بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحادي

العدد: ١٢٦/اتحادية/٢٠٢١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

طالب إيقاف الاجراءات وإلغاء تكليف وزارة النفط بإدارة شركة النفط الوطنية:
هيبت الحلبوسي /رئيس لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية.

المطلوب إيقاف الاجراءات ضده: وزارة النفط.

اولاً – خلاصة الطلب:

ورد الى المحكمة الاتحادية العليا طلب رئيس لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية هيبت الحلبوسي، بموجب كتاب مجلس النواب/ لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية بالعدد (٧٥) في ٥/ ٩ / ٢٠٢١ للمطالبة بإيقاف إجراءات وزارة النفط بخصوص المضي في أي نشاط يخص شركة النفط الوطنية لحين إقرار قانون التعديل الاول لقانون شركة النفط الوطنية منعاً للوقوع في مخالفات بسبب التغيرات التي ستحصل على الكثير من مواد القانون الاصلي وإلغاء تكليف وزير النفط الحالي بإدارة الشركة ، سجل الطلب لدى المحكمة الاتحادية العليا بالعدد (١٢٦/ اتحادية/٢٠٢١)، الذي تضمن:(سبق أن تم مخاطبة رئيس الوزراء بموجب الكتاب المرقم (٦٠) في ٢٢/ ٨ / ٢٠٢١ و وزارة النفط بالكتاب المرقم (٥٤) في ٤/ ٧/ ٢٠٢١، للاعتراض على وزارة النفط في مضيها بتشكيل شركة النفط الوطنية العراقية ونقل عائدية الشركات العامة اليها، وحيث أن اعتراضات المحكمة الاتحادية شملت مواد جوهرية في القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ مما تطلب تقديم وزارة النفط الى مجلس الوزراء مقترح التعديل الاول للقانون المرسل بموجب كتاب

الرئيس
جاسم محمد عبود

١ م.ق طارق *

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO BOX: 55566

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحادي

العدد: ١٢٦/اتحادية/٢٠٢١

الامانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ذي العدد (١٥٢٠٦) في ٩/٩/٢٠٢٠ وتم تشكيل لجنة من السادة النواب لدراسة المقترح بالإضافة الى مراجعة كافة مواد القانون وتم أعداد مقترح التعديل ليشمل الكثير من المواد الخلافية ولم يتم لغاية الآن التصويت داخل مجلس النواب على مقترح التعديل، إن التعديل المرسل من الامانة العامة لمجلس الوزراء وما تم التعديل عليه من قبل اللجنة المشكلة في مجلس النواب ادخلت تعديلات جوهرية في مواد أساسية ومؤثرة على هيكلية وإدارة الشركة مالياً وإدارياً وتغير الشركات العامة المنضوية تحت ادارة الشركة بحذف بعض الشركات وإضافة شركات اخرى وتغيراً في الرؤية والمهام الخاصة بالشركة وبانتظار عرضها في الجلسات المقبلة لمجلس النواب لمناقشتها أو التصويت عليها، ولكون نشاط الشركة في الوقت الحالي فيه عدة مخالفات تكمن في: أولاً :- إن مجلس الوزراء كلف وزير النفط الحالي بإدارة شركة النفط الوطنية وكالة علما أنه لا ينطبق على وزير النفط المكلف المعايير المذكورة في أصل القانون والذي يحدد أن يكون لديه خبرة (٢٥) سنة. ثانياً: - لا يجوز الجمع بين منصب وزير النفط ورئيس شركة النفط الوطنية العراقية لأن الاساس في قانون شركة النفط الوطنية هو تقسيم وفصل النشاط والمسؤولية في القطاع النفطي بين الوزارة والشركة. ثالثاً: - إن قانون شركة النفط الوطنية ينص في المادة (٥/ اولاً)، الخاص برأس مال الشركة في الفقرة (١) (إن قيمة الموجودات الثابتة للشركات المملوكة والذي يقوم بتحديد قيمتها مكتب استشاري يختاره المجلس وبموافقة مجلس الوزراء) وإن هذا التحديد يجب أن يتم قبل تمليك هذه الشركات لشركة النفط الوطنية ولكن الوزير المكلف قد أصدر قراره دون أن يتم تحديد المكتب والمباشرة بأعمال تحديد قيمة هذه الشركات. وبناءً على ما تقدم فإن ما يجري الآن من نشاط في هذه الشركة هو مخالف للقانون ويسبب هدراً كبيراً في المال العام، ولذا يطلب رئيس لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية في مجلس النواب أيقاف إجراءات وزارة النفط بخصوص المضي في أي نشاط يخص شركة النفط الوطنية لحين إقرار قانون التعديل الاول لقانون شركة النفط الوطنية منعاً للوقوع في مخالفات بسبب التغيرات التي ستحصل على الكثير من مواد القانون الاصلي وإلغاء تكليف وزير النفط الحالي بإدارة الشركة).

الرئيس
جاسم محمد عبود

٢ م.ق طارق *

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO BOX: 55566

ثانياً – القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن ما تضمنه كتاب مجلس النواب/ لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية بالعدد (٧٥) في ٥/ ٩/ ٢٠٢١، الموجه الى هذه المحكمة تكمن خلاصته بمطالبة رئيس لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية في مجلس النواب بإيقاف إجراءات وزارة النفط بخصوص المضي في أي نشاط يخص شركة النفط الوطنية لحين إقرار قانون التعديل الاول لقانون شركة النفط الوطنية منعاً للوقوع في مخالفات بسبب التغيرات التي ستحصل على الكثير من مواد القانون الاصلي وإلغاء تكليف وزير النفط الحالي بإدارة الشركة، للأسباب المشار اليها تفصيلاً فيه، وتجد المحكمة الاتحادية العليا، أن اختصاصاتها وصلاحياتها محددة بموجب المادتين (٥٢ و٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ والمواد الواردة بالقوانين الخاصة الاخرى ولم يكن من بينها إيقاف الاجراءات التي تتخذها أي وزارة من الوزارات بخصوص المضي بنشاط معين او الغاء تكليفها للقيام بأي عمل، ولا سيما أن تلك المواضيع تعد من القرارات الادارية التي من الممكن أن تكون محلاً للطعن أمام محكمة القضاء الاداري، وبذلك فأن ما تضمنه كتاب مجلس النواب/ لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية من طلبات تخرج عن اختصاص هذه المحكمة المحدد بموجب الدستور والقوانين النافذة، إذ ليس للمحكمة الاتحادية العليا التدخل فيما كان من صميم عمل واختصاص القضاء الاداري استناداً لمبدأ استقلال القضاء المنصوص عليه دستورياً بالمواد (١٩ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ / اولاً و٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، ولعدم اختصاص هذه المحكمة في البت بالطلبات الواردة بكتاب مجلس النواب/ لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية بالعدد (٧٥) في ٥/ ٩/ ٢٠٢١ التي تكمن خلاصتها (بالمطالبة بإيقاف اجراءات وزارة النفط بخصوص المضي في أي نشاط يخص شركة النفط الوطنية لحين إقرار

الرئيس
جاسم محمد عبود

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO BOX: 55566

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحادي

العدد: ١٢٦/اتحادية/٢٠٢١

قانون التعديل الاول لقانون شركة النفط الوطنية منعاً للوقوع في مخالفات بسبب التغيرات التي ستحصل على الكثير من مواد القانون الاصلي وإلغاء تكليف وزير النفط الحالي بإدارة الشركة)، لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا رد تلك الطلبات شكلاً وإشعار لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية في مجلس النواب بذلك، وصدر القرار بالاتفاق باتاً وملزماً للسلطات كافة استناداً لأحكام المادتين (٩٣ و٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادتين (٤ و٥ / ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وافهم علناً في ٢٧/ ربيع الاول/ ١٤٤٣ هجرية الموافق ٣ /١١/ ٢٠٢١ ميلادية .

الرئيس
جاسم محمد عبود

عضو
سمير عباس محمد

عضو
غالب عامر شنين

عضو
حيدر جابر عبد

عضو
حيدر علي نوري

عضو
خلف احمد رجب

عضو
ايوب عباس صالح

عضو
عبد الرحمن سليمان علي

عضو
ديار محمد علي

٤ م.ق طارق *

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
ص.ب ٥٥٥٦٦-

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO BOX: 55566